معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)

طاولة مستديرة (5)

جلسة طاولة مستديرة
اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات

2012

اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
والانتهاكات الخاصة بمنتجات المستوطنات

17 تموز 2012

مقدمة

تناول لقاء المائدة المستديرة قضية استغلال إسرائيل لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وقيامها بتصدير منتجات المستوطنات إلى أوروبا بشروط تفضيلية. ويعتبر هذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة للأراضي الفلسطينية وذلك لأنه من خلال التعامل مع المستوطنات كجزء من إسرائيل، فان الأخيرة تلغي الحدود الإقليمية للدولة الفلسطينية العتيدة وتقوض الجهود التي يبذلها الفلسطينيون لإقامة دولتهم، كما أنها بذلك تدعم المستوطنات اقتصاديا. كما أن هذا الموضوع يشكل أهمية للاتحاد الأوروبي وذلك كون إسرائيل تنتهك نصوص الاتفاقية التجارية مع أوروبا، ويدعو إلى التشكيك في قدرات الاتحاد الأوروبي على إلزام الشركاء بالاتفاقات التجارية.

موضوعات نقاش المائدة المستديرة

تمحور النقاش الرئيس حول أسباب فشل الاتحاد الأوروبي حتى الآن في إلزام إسرائيل بشروط اتفاقية التجارة. كما تناول النقاش الخطوات التي يمكن القيام بها لإنفاذ الاتفاق والحد من الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بتصدير منتجات المستوطنات وفيما يتعلق بسياساتها تجاه الأراضي الفلسطينية بشكل عام.

المتحدثون الرئيسيون

جون جات روتر: ممثل الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو يشغل هذا المنصب منذ كانون أول 2011. وقد شغل العديد من المناصب سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في وظائف متعلقة بشؤون الشرق الأوسط، بما في ذلك عمله كعضو في مجلس فريق عمل الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط والمسؤول عن عملية السلام والعلاقات مع الفلسطينيين.

شارلز شماس: وهو خبير فلسطيني في مجال التجارة والمسائل القانونية، وهو مؤسس وشريك رئيسي لمجموعة MATTIN المتخصصة في القانون والاقتصاد والتجارة والسياسة التجارية لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي. وهو أيضا من مؤسسي مؤسسة "الحق" وعضو في المجلس الاستشاري لهيومن رايتس ووتش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ملخص النقاش

ترأس الدكتور نعمان كنفاني، مدير البحوث في معهد ماس، لقاء المائدة المستديرة، حيث استهل اللقاء بتقديم خلفية عن موضوع النقاش.

في عام 1995 تم إبرام اتفاقية للشراكة التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وقد أسست هذه الاتفاقية لنظام تبادل تجاري تفضيلي، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي لم تشملها الاتفاقات التجارية السابقة. وتأتي هذه الاتفاقية في إطار إعلان برشلونة لعام 1995 الذي نص على تعزيز التعاون التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط. وقد دأبت إسرائيل على استغلال هذه الاتفاقية لتصدير منتجات المستوطنات الإسرائيلية وفق الشروط التفضيلية وكأنها منتجات إسرائيلية، وذلك على الرغم من أن الاتفاقية تنص على أن الشروط التفضيلية تنطبق فقط على المنتجات التي يتم إنتاجها داخل

"دولة إسرائيل". في عام 1998، أبلغ البرلمان الأوروبي المجموعة الأوروبية أن معظم المنتجات المصنفة على أنها من إنتاج 'إسرائيل' قد أنتجت في الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

السيد جون جات روتر – ملاحظات تمهيدية

بدأ السيد جات روتر حديثه بالإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي اتخذ موقفا قويا ضد المستوطنات، وذلك وفقا للقانون الدولي، ولاسيما الموقف الأخير للاتحاد الأوروبي الذي ورد في بيان البرلمان الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط في أيار الماضي، حيث أقر المجلس بأن الوقت قد حان للأفعال لا للأقوال من أجل تجسيد موقف الاتحاد الأوروبي المناهض للاستيطان، ولأن الاتحاد الأوروبي هو هيئة تضم دولا عديدة، فان الأفعال أكثر صعوبة من الأقوال، كما أن تنفيذ الاتفاقات (مثل اتفاقية الشراكة مع إسرائيل) هو أكثر صعوبة من التوقيع عليها.

وأكد السيد جات روتر مرة أخرى على أن الاتحاد الأوروبي اتخذ موقفا حازما ضد المستوطنات، وان صدور البيان الأخير قد استغرق بعض الوقت لأن الدول الأعضاء كانت تسعى لإضافة عنصر الإلزام للبيان. كما أشار السيد جات روتر إلى تأثير الاعتبارات السياسية، مقارنا إياها بالاعتبارات القانونية، ووصف موقف الاتحاد الأوروبي القوي ضد المستوطنات باعتباره انعكاسا لقلق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي حول تعثر عملية السلام، وقال إن المستوطنات ستحظى باهتمام أقل في حال إحراز تقدم في عملية السلام.

وشدد على أن الاتحاد الأوروبي لا يتحدث عن أية مقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، وإنما ينصب اهتمامه على "التنفيذ الصحيح للاتفاقيات القائمة"، وخصوصا قواعد المنشأ في اتفاق الترتيبات الفنية. واعترف بوجود ثغرات في هذه الترتيبات وان الاتحاد الأوروبي بصدد النظر في هذه الثغرات.

ثم ناقش السيد جات روتر المبادئ التوجيهية بشأن وضع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لملصقات على منتجات المستوطنات اقتداءً بالمملكة المتحدة والدنمارك، حيث رأى السيد جات روتر أن هذه الإجراءات أثبتت نجاحها في تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات واعية.

وتطرق بعد ذلك إلى الترتيبات الفنية وسبل تعزيزها، وخاصة تفكير الاتحاد الأوروبي بنشر قائمة الرموز البريدية للمستوطنات والتي كانت في السابق تقدم فقط إلى المفوضية الأوروبي والهيئات الجمركية.

السيد شارلز شماس– ملاحظات تمهيدية

قدم السيد شماس تحليلا قانونيا معمقا لاتفاق التجارة والانتهاكات المتعلقة بمنتجات المستوطنات، معتبرا أن هذه الانتهاكات هي نتيجة للتناقض بين القانون المحلي الإسرائيلي من جهة، وقوانين الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي من جهة أخرى.

وأضاف السيد شماس أن اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل يخول إسرائيل تنفيذ هذه الاتفاقات "وفقا لقانونها الداخلي"، وقد أغفل الاتحاد الأوروبي التمحيص في ماهية القانون الإسرائيلي المحلي، فالقوانين الأساسية لإسرائيل منذ عام 1948 تنص على أن أراضي إسرائيل تشمل كافة الاراضي الفلسطينية في عهد الانتداب، كما تنص هذه القوانين على أن القانون الإسرائيلي يطبق تلقائيا على أي جزء من الأرض التي تقع تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي. ولم يشكل هذا الأمر مشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي قبل عام 1986، أما بعد هذا التاريخ فقد أصدر المجلس الأوروبي قانونا فصل فيه مابين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة، وقد أدى ذلك إلى حدوث تضارب بين القانون الإسرائيلي وقوانين الاتحاد الأوروبي.

ويرى السيد شماس أن مشكلة المستوطنات وعملية السلام تشكل مصدر قلق للاتحاد الأوروبي، ولكن الأهم من ذلك هو مدى استعداد الاتحاد الأوروبي لتحمل المزيد من التكاليف المترتبة على إعطاء شروط تفضيلية لمنتجات المستوطنات. وفي حين

أن الدبلوماسيين قد يفكرون بسياسة العصا والجزرة، إلا أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه الكثير من الخيارات لاستخدامها ضد إسرائيل. وأضاف السيد شماس أن هناك شيئا واحدا لا يستطيع الاتحاد الأوروبي احتماله (وهو يشكل خطرا وجوديا)، ألا وهو عجزه عن تنفيذ القوانين الخاصة به، وذلك لأن القانون هو الشيء الوحيد الذي يجمع دول الاتحاد الأوروبي، وقد شكلت تصرفات إسرائيل تهديدا حقيقيا لهذا الاتحاد.

يحاول الاتحاد الأوروبي منذ عام 1995 التعامل مع هذه المسألة بطرقه الخاصة بدلا من محاولة تغيير السلوك الإسرائيلي، وقد باءت كل تلك المحاولات بالفشل (وخاصة المحاولة الأخيرة المتعلقة بالترتيبات الفنية). وبعد فشل الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الانتهاكات بطرقه الخاصة، قام بإبلاغ إسرائيل بأنه لن يطور العلاقات التجارية معها ما لم يتم التوصل إلى حل، ولذلك قامت إسرائيل باقتراح "الترتيبات الفنية " التي كان الاتحاد الأوروبي يسعى للحصول عليه منذ عام 1998 . وهذه الترتيبات ليست "اتفاقية" من حيث أن الاتحاد الأوروبي يدرك بأنه عندما يطالب إسرائيل بإضافة رموز بريدية لمنتجات المستوطنات، فان هذا يعني انه يقبل ضمنا مبدأ تطبيق إسرائيل للاتفاقية على الأراضي المحتلة، و بدلا من ذلك فقد جعلوا الترتيب الفني غير ملزم قانونا، كما أن الطريقة التي يتم العمل بها مرهقة للغاية وتنطوي على تكاليف إدارية مرتفعة، ولذلك فقد أثبتت عدم فاعليتها.

يطالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بالعمل وفق القانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي. وهذا الأمر لا يتعلق فقط بالمستوطنات، وإنما بتسع مجالات مختلفة من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وحتى يصبح هذا المسعى ممكنا، فان سلوكيات إسرائيل في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي يجب ان تنسجم مع القانون الدولي، وليس مع القانون المحلي الإسرائيلي المرفوض دوليا.

موجز المناقشة

الدكتور كنفاني [إلى السيد جات روتر]: تحدثت عن وضع ملصقات على منتجات المستوطنات، هل يعني ذلك أنه إذا تم وضع ملصقات فان منتجات المستوطنات يمكن أن تستمر بالحصول على معاملة تجارية تفضيلية؟
السيد جات روتر: لا، إن وضع ملصقات يتعلق بمنتجات المستوطنات التي يمكن أن تدخل إلى السوق الأوربية دون أن تحرز معاملة تجارية تفضيلية.

السيد شماس: وضع الملصقات هو محاولة أخرى من جانب الاتحاد الأوروبي للتعامل مع الانتهاكات الإسرائيلية من خلال إجراءات خاصة بالاتحاد الأوروبي وليس من خلال تغيير السلوك الإسرائيلي. لقد حظي هذا الإجراء بالكثير من الاهتمام من المنظمات غير الحكومية والعديد من الحكومات – وخاصة بريطانيا – التي تعتبر أقوى مؤيدي إسرائيل، إذ تحاول هذه الحكومات تشتيت الضغط الواقع عليها لاتخاذ تدابير جمركية أكثر صرامة، حيث أن الكثير من المطالب التي تتقدم بها منظمات المجتمع المدني تتم بتحريض غير مباشر من الحكومات الأوروبية .نحن بحاجة إلى التركيز على الإجراءات التي من شأنها إجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي. ان وضع الملصقات هو مجرد تشتيت للضغط الحقيقي الذي ينبغي التركيز عليه.

أمل المصري، مجلة فلسطين بزنس فوكس: يبدو أن كلا من خطاب السيد جات روتر وخطاب السيد شماس ركّزا على المسائل الإجرائية، كما لو أننا لا نتحدث عن قضية إنسانية حقيقية. إسرائيل ترفض تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الخاصة بها مع الفلسطينيين، فكيف تلتزم باتفاقيتها مع الاتحاد الأوروبي. وإذا كان الاتحاد الأوروبي لا يستطيع إجبار إسرائيل على تطبيق الاتفاقات المبرمة معه، كيف يمكن له أن يجبر إسرائيل على المضي قدما في عملية السلام؟ أنا الآن أكثر قلقا بشأن تدخل الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، حتى أنني أصبحت على قناعة بأن الولايات المتحدة

لا تزال القوة الأكبر تأثيراً على عملية السلام . أما بخصوص وضع ملصقات على منتجات المستوطنات: كيف لنا أن نعرف أن منتجات المستوطنات لا يتم وضع ملصقات عليها وكأنها أنتجت في تل أبيب، كما أننا نشرعّن المستوطنات عندما نطلب وضع ملصقات على منتجاتها في الوقت الذي لا يجب أن تكون فيه هذه المستوطنات قائمة بالفعل. أنا الآن ينتابني شعور بالارتباك.

عقل أبو قرع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: لو كنت مواطنا في الاتحاد الأوروبي وأردت شراء البندورة، كيف لي أن اعرف ما إذا كانت هذه البندورة قادمة من مستوطنات وادي الأردن أو من إسرائيل؟

سهيل خليلية، أريج: مداخلتي هي تعليق وليست سؤالا. انتم أيها السادة تجانبون صلب الموضوع. القضية لا تتعلق بمنتجات المستوطنات، القضية هي إسرائيل نفسها .هذه المستوطنات تنتمي إلى إسرائيل وإسرائيل تنتهك القانون الدولي. لا يهم أين تنشأ هذه المنتجات، كما أن إسرائيل تتهرب من وضع ملصقات على منتجات المستوطنات– كما أن الشركات العاملة في المستوطنات تتخذ من إسرائيل مقرا لها، وبالتالي فإنها تغير منشأ المنتجات لتظهر كما وأنها أنتجت داخل إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن الفلسطينيين سيساعدون المستوطنات على تسويق منتجاتها ليس فقط للولايات المتحدة وإسرائيل، بل للمنطقة العربية، فعندما يتم إنشاء المناطق الصناعية في المستقبل القريب، والتي كما نعلم ستكون مفتوحة لجميع المستثمرين، فان جميع مصانع المستوطنات ستنتقل إلى هذه المناطق الصناعية من خلال استخدام أسماء أخرى، و ربما أسماء فلسطينية. في نهاية المطاف، ليس هناك جدوى من المساعي الهادفة إلى محاصرة منتجات المستوطنات لان المشكلة تكمن في إسرائيل، وليس فقط في المستوطنات، وهذا ما ينبغي علينا التركيز عليه.

السيد جات روتر: يدير الإتحاد الأوروبي سياسته الخارجية من خلال القوة الناعمة، فليس لدينا جيش أو زي عسكري؛ كما قلت، نحن مجموعة من الدول الأعضاء ومؤسسات متعددة الجنسيات.

نحن في نهاية المطاف قوة ناعمة، ونحن ندير شؤوننا من خلال التجارب، والتجربة هي طريقنا الرئيسي لممارسة النفوذ . أما بخصوص دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، فنحن لسنا هنا للتنافس مع الأميركيين. الأميركيون لهم دورهم وصلاتهم القوية جدا مع إسرائيل، ونحن لسنا هنا (بعكس الانطباع السائد) لاستبدال الأميركيين، ولكن كان لنا دور مشهود في عملية السلام، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بتسليط الضوء على بعض المشاكل. نحن الذين تحدثنا وركزنا على المنطقة (ج) التي تشكل أكثر من 60٪ من أراضي الضفة الغربية – لا أحد غيرنا ركز على هذه المنطقة.

أما بخصوص وضع ملصقات على المواد الغذائية، نحن نهتم كثيرا عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الغذائية التي يجب أن تحتوي على ملصقات، إلا أنني لا زلت اشعر بالارتباك لان الأمر لا زال طوعيا. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الغذائية القادمة إلى أوروبا، يجب أن نعرف بشكل جلي أين تم إنتاج هذه السلع.

السيد شماس: أعتقد أن علينا أن نبقي أنظارنا مركزة على الموضوع الجوهري هنا، فالقضايا التي نتحدث عنها هنا لا يمكن لها أن توقف تصدير بعض منتجات المستوطنات. فالقضية الأساسية تتمثل في منع تطبيق إسرائيل لأطرها القانونية التي تحدد وضعية الأراضي المحتلة بوصفها أراض يمكن لإسرائيل السيطرة عليها وتسكين الإسرائيليين فيها وحرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير. هناك الكثير من المحامين في إسرائيل، وهي تعمل وفق قوانين تم تصميمها منذ عام 1948 لأهداف خاصة في فلسطين. لقد أرادت إسرائيل السيطرة على اكبر جزء من فلسطين وفق الأمر الإداري رقم 29 الذي يعد واحدا من القوانين الإدارية الأساسية لإسرائيل.

القضية هنا هي أن كل جهة لها الحق في اتخاذ المواقف، فالاتحاد الأوروبي هو قوة معيارية: كل ما يقوله صحيحا وهو يعني كل ما يقول. الاتحاد الأوروبي يتمنى من الجميع إدراك الصواب والعمل وفق القانون الدولي .المشكلة هي حمل إسرائيل على

تغيير سياساتها، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يملك الأدوات التي تجبر إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي، وليس لديه آليات العصا أو الجزرة لاستخدامها ضد إسرائيل، وذلك لان هذه الآليات تستخدم فقط مع الدول التي تتلقى المساعدات أو دول الدرجة الثالثة أو الدول المهمشة التي لا يوجد لديها دعم سياسي، أما إسرائيل فلديها مقومات هائلة.

سأعطيكم مثالا عمليا واحدا: واحدة من الاتفاقات التي يجري التفاوض بشأنها الآن (وهذا الموضوع حساس بعض الشيء) هي اتفاقية التعاون بين هيئة الشرطة الأوروبية وإسرائيل. فالاتحاد الأوروبي لديه تشريعات لطيفة تنص إحداها على انه لا يمكن لهيئة الشرطة الأوروبية النظر في أية معلومات تم الحصول عليها بطرق تنتهك حقوق الإنسان بشكل واضح (نقلا عن لائحة المجلس وتنظيم يوروبول). تشريع آخر ينص على أن الاتحاد الأوروبي لا يتعرف بالإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية في إطار التشريعات الداخلية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فما الذي يحدث؟ يجب على الاتحاد الأوروبي أن يعيد النظر في نص الاتفاقيات وإدخال شرط بسيط (هذا لا يزال قيد التفاوض، ولكن أعتقد أن هناك إرادة وإصرار معلن من الاتحاد الأوروبي على ضمان التطبيق الصحيح لهذا الاتفاق وغيره من الاتفاقات): على إسرائيل إبلاغ الاتحاد الأوروبي بكل حالة يكون فيها نقل معلومات من قبل إسرائيل "تابع من أنشطة السلطات الإسرائيلية في الأراضي التي تم احتلالها بعد 6 حزيران من عام 1967.

الدكتور كنفاني: توضيح: أنت تقول أن هناك تناقضا بين التشريعات الإسرائيلية، التي تعتبر المستوطنات والقدس جزءا من إسرائيل، والالتزامات الدولية لإسرائيل (على سبيل المثال الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي). كما تقول انه يمكن حل هذه الإشكالية: هل ل كان توضح لنا كيف؟

السيد شماس: يمكن لإسرائيل أن تقول: "أنا وقعت على هذا الاتفاق بحسن نية، حيث تنطبق على أراضي دولة إسرائيل، وهذه الاتفاقية تلزمني بتنفيذ الاتفاق وفقا لتشريعات بلدي المحلية والتي وفقا لها تعريف دولة إسرائيل له معنى واضح. فالتشريع الداخلي للدولة أولى من القانون الدولي عندما يتعلق الأمر بتفسير المعاهدات، لذلك، عند إبرام أية اتفاقية مع إسرائيل، يجب علينا معرفة تشريعاتها الداخلية وكيف سيفسر الإسرائيليون أحكام الاتفاقية. يجب أن يتخذ الاتحاد الأوروبي التدابير اللازمة لجعل السلوك الإسرائيلي ينسجم مع المعايير المعمول بها في القانون الدولي في حال الاعتماد على إسرائيل للقيام بذلك.

دان جولدنبلات (المركز الإسرائيلي الفلسطيني للبحوث والمعلومات): أنا افهم عندما تقول "وإلّا" أن الاتحاد الأوروبي لن يدخل في اتفاقات مع إسرائيل؟ ماذا عن الاتفاقات القائمة بالفعل والتي (وفقا لما أسمع) تنتهك فيها السياسة الإسرائيلية سياسة الاتحاد الأوروبي أو تتعارض معها ؟ وأريد أيضا أن أسأل (مع العلم أنني لست متأكدا من صلة هذا السؤال بموضوع النقاش ولكنه سؤال ملح) عما إذا كان هناك أي شيء يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به بخصوص جامعة اريل وهل يستطيع الاتحاد الأوروبي ممارسة الضغط بهذا الخصوص؟

السيد جات روتر: الاتحاد الأوروبي ليس محترفا في ممارسة الضغوط، وأنا وشارلز نتفق على ذلك. قوتنا هي قوة ناعمة، كما أنها تعتمد على التجارب والاتفاقات، وهذه هي الطريقة التي نسعى بها لتحقيق مصالحنا. أما بخصوص اريل (وهناك أيضا العديد من الحالات المشابهة مثل كلية جبل الزيتون التي أدت أيضا إلى بعض المخاوف داخل الاتحاد) نحن لا نعتمد سياسة المقاطعة .نحن لا نفعل مثل هذه الأمور، نحن نعبر عن مخاوفنا على كافة الصعد، ونحن نحاول ونتدخل بشكل فعلي. أنا أدرك أن ذلك قد لا يكون فعالا بما فيه الكفاية، ولكن هذه هي السياسة: يجب أن يكون هناك توافق داخل الدول الأعضاء. يجب أن يكون هناك توافق في الآراء حول هذه الأشياء. فالمبدأ الأساسي القائم عليه الاتحاد ينص على أن الأعضاء يجب أن يتفاوضوا، ونحن نتفاوض على كل شيء. يجب التفاوض على كل النصوص من قبل الأعضاء ال 27 والذين سيصبحون 28 في المستقبل القريب.

السيد شماس: دعونا نبدأ من آخر قضية أثيرت ومن ثم ننتقل إلى الوراء. لقد أكدت قضية "بريتا" أن قوانين الاتحاد الأوروبي لا تمنح معاملة تفضيلية لمنتجات المستوطنات، إلا أن هذه القضية لم تحسم النزاع بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي.

الدكتور كنفاني: شارلز، هل يمكنك أن توضح قضية "بريتا" بإيجاز؟

السيد شماس: لقد طبقت محكمة العدل في لوكسمبورغ التي نظرت في هذه القضية قانون الاتحاد الأوروبي. لحسن الحظ فقد أفضى قانون الاتحاد الأوروبي للتجارة التفضيلية مع الأراضي المحتلة إلى إبرام اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد فصلت لائحة المجلس التي ذكرتها في عام 1986 بين اتفاق الأراضي المحتلة وتلك الاتفاقية الموقعة مع إسرائيل. وقد تم ذلك بناء على قوانين الاتحاد الأوروبي وليس وفقا للقانون الدولي. في ذلك الحين قالت إسرائيل: "أنا لا أوافق. أنا لا اعترف بذلك . أنا لا اعترف بالاتفاقية الموقعة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية" . ولكن بما ان المحكمة الأوروبية تطبق القانون الأوروبي، فقد كان حكمها واضحا: أن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يمنح معاملة تفضيلية لمنتجات المستوطنات وفقا للاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

وقد ارتأت المحكمة أن هذه المنتجات يمكن أن تحظى بمعاملة تفضيلية بموجب الاتفاق الموقع بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولفترة من الوقت (في الفترة الواقعة بين 2000–2001) حاولت المفوضية الأوروبية إقناع السلطة الفلسطينية باستئجار شركة إسرائيلية لإجراء عمليات تفتيش في مصانع المستوطنات بحيث يصبح بالإمكان تصدير منتجات المستوطنات في إطار اتفاق بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولحسن الحظ تم رفض هذا الاقتراح من قبل وزير الخارجية في ذلك الوقت. ولكن هذه المحاولة كانت واحدة من الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي للخروج من مأزق عجزه عن تطبيق القانون الخاص به بشكل صحيح ورفض المعاملة التفضيلية لمنتجات المستوطنات.

لذلك، فان جوهر الموضوع هنا هو أن الاتحاد الأوروبي لديه قانون داخلي فعال وعليه أن يطبق القانون الدولي العام لتحليل الوضع في الأراضي المحتلة من أجل حسم ما إذا كانت الجمارك الألمانية ستفرض رسوما جمركية على المنتجات أم لا. ما يقوم به الاتحاد الأوروبي هو بالتحديد تطبيق للقانون الدولي ولكن بالصيغة الأوروبية.

الدكتور سمير عبد الله، ماس: بصرف النظر عن البعد السياسي لتطبيق الاتحاد الأوروبي لاتفاقية الشراكة مع إسرائيل، هل يمكن لهذه الإجراءات أن تؤثر بشكل فعلي على صادرات المستوطنات ومشروع الاستيطان، وهل يمكن لها أن تسهم في الجهود المبذولة للحد من تصاعد وتيرة الاستيطان في ظل تعثر العملية السياسية؟ هناك سؤال آخر، آلا وهو: بما أن المستوطنات تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وبعض المدارس القانونية ترى بأنه جريمة من جرائم الحرب، كيف يمكننا استخدام القانون لوضع حد لاعتداءات وإرهاب المستوطنين الذين يهددون امن السكان الآمنين في القرى؟

علام جرار، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية: نحن نقدر موقف الاتحاد الأوروبي، وخصوصا الموقف الأخير في شهر أيار، على الرغم من أن موقف الاتحاد الأوروبي كان دائما ايجابيا. لدينا حجة قانونية مبنية على مسألتين .الأولى، أنه لا يحق لإسرائيل الحصول على معاملة تفضيلية لأنها تستمر بانتهاك القانون الدولي وقوانين الاتحاد الأوروبي منذ ابد بعيد. ثانيا، في الوقت الذي يعترف فيه الاتحاد الأوروبي بان الأراضي الفلسطينية هي أراض واقعة تحت الاحتلال، وبما أنه لا يعترف بشرعية المستوطنات، كيف يمكن له أن يسمح بدخول منتجات المستوطنات (التي تدعم هذا العمل غير القانوني) إلى منطقة الاتحاد؟ نحن نطالب الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في العلاقات التجارية التفضيلية مع إسرائيل، وحظر استيراد منتجات المستوطنات إلى الاتحاد الأوروبي. نحن لا نريد أن نتحدث عن الألعاب السياسية والصراع على السلطة، نريد فقط من الاتحاد الأوروبي ان يحترم القوانين الخاصة به، والفلسطينيون والمجتمع المدني الأوروبي بحاجة للضغط على صناع القرار في الاتحاد الأوروبي للقيام بذلك.

السيد جات روتر: لقد سبق وان أوضحت موقفي الخاص بالمقاطعة (ضد مقاطعة البضائع الإسرائيلية)، وأنا لا أعتقد أنني بحاجة لتكرار ذلك. إذا كنت تتحدث عن اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، يجب أن تخاطب زملائي في تل أبيب، وأنا أشجعك على القيام بذلك لأنك سوف تجد وجهة نظر مختلفة (على الرغم من أن مواقفنا ينبغي أن تكون منسجمة لأننا جميعا نمثل الاتحاد الأوروبي).

سألت أيضا عن عنف المستوطنين. إننا نأخذ هذا الأمر على محمل الجد، وقد قام رؤساء البعثات في القدس بالإبلاغ عن ذلك بصورة مشتركة، وهذه التقارير قدمت توصيات رسمية إلى مقرنا الرئيسي في بروكسل. تتضمن بعض هذه التوصيات (التي لم تطبق حتى الآن) وضع قائمة بأسماء المستوطنين العنيفين الذين لن يسمح لهم بدخول الاتحاد الأوروبي. يتضح إذن أن بعض التوصيات التي قدمناها تعتبر ذات فاعلية، وهناك نقاش يجري في بروكسل بهذا الشأن.

إن اتفاقية الشراكة الثنائية هذه تعتبر جزءا من اتفاق إقليمي أوسع، والذي كان من المفترض أن يؤدي في نهاية المطاف إلى خلق منطقة تجارة حرة بين شركائنا في الجنوب، ليس فقط بين الجنوب وأوروبا، وإنما بين الجزائريين والمغاربة، والذي سيكون من الصعب تطبيقه، وفي نهاية المطاف بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين.

السيد شماس: أعتقد أن مسألة اقتصاد المستوطنات تكاد تكون غير موجودة. أولا، إسرائيل لديها مخطط إعانة لتعويض المصدرين أو المنتجين في المستوطنات عن أية خسارة ناجمة عن وقف المعاملة التفضيلية والتكاليف الإضافية التي تنجم عن ذلك .الاتحاد الأوروبي لم يحتج على هذا الدعم الذي يعتبر انتهاكا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية. ثم إن هناك مسألة الإنتاج للسوق المحلية.

كنت أرغب في الحديث عن بعض المطالب. أنتم تعرفون أن المجتمع المدني الفلسطيني له كثير من المطالب. ما أحاول أن أقوله هنا هو أن الاتحاد الأوروبي لا يتقن فن الحصول على المطالب. فمنطق الأشياء يقتضي أن يقرن الاتحاد الأوروبي مطالبه بأفعال مضادة عند عدم تنفيذ هذه المطالب (مثل رفض إعطاء تأشيرات دخول للمستوطنين الذين يمارسون العنف). هل باستطاعته فعل ذلك؟ وإذا لم يستطع فعل ذلك لان نصوص القانون لا تسمح له بذلك، فان جل ما يستطيع عمله هو استخدام نفوذه السياسي، والذي بدوره لن يحقق الكثير من المطالب التي نرغب بها.

الكساندر راسد، مؤسسة فريدريش إيبرت: أولا، أود الحديث عن المقاطعة السياسية والعقبات التي تعترض هذا المسعى. هل الألمان هم الوحيدون الذين يعترضون على المقاطعة السياسية؟ لقد اقترحت وزارة الزراعة الايرلندية في الآونة فرض مقاطعة على منتجات المستوطنات بدءا من العام المقبل. ثانيا، ربما يمكننا تقدير حجم منتجات المستوطنات القادمة إلى الاتحاد الأوروبي بشكل تقريبي. لقد قرأت في الورقة الخلفية أنه في عام 2008 شكلت هذه المنتجات 30 في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي .هل هناك أرقام حقيقية عن حجم المنتجات القادمة إلى دول الاتحاد الأوروبي؟ من المهم معرفة وجهة النظر القانونية بشأن مسألة مقاطعة المستوطنات. المنطق يقول بأنك إن كنت ترفض شرعنة المستوطنات، فكيف تدخل في صفقات تجارية معها؟ فطالما كانت غير شرعية، فيتوجب عليك عدم التعامل معها. والسؤال هنا هو: هل هناك إجراءات قانونية يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوروبي؟

السيد جات روتر: بما انك أتيت على ذكر ألمانيا، أود أن أقول لكم بكل وضوح بان الأمر لا يتعلق بالألمان. أنا لا أحب أن أتحدث عن الدول الأعضاء منفردة دون أن يكون ممثلون عنها حاضرين في هذه الجلسة. إن الأمر أكثر تعقيدا من ذلك. وكما تعلمون، ليس هناك أمور قاطعة 100%، وكما هو الحال في الشرق الأوسط، هناك أمور رمادية غير واضحة المعالم داخل الاتحاد الأوروبي.

ولكن هناك تطور مستمر في الموقف، فالدول التي كانت تقليديا قريبة جدا من العالم العربي، وقريبة جدا من الفلسطينيين، أصبحت اليوم قريبة جدا من إسرائيل وتحرص على الأمن الإسرائيلي .أود أن أقول أن الاتحاد الأوروبي لم يكن يوما يهتم بالأمن الإسرائيلي كما هو اليوم، وهذا هو تقييمي لواقع الحال، و إيران هي السبب في ذلك. فقد استغل بعض الساسة المخاوف لدى المواطنين الأوروبيين لتسويق الأمن الإسرائيلي. فالتطرف الإسلامي كما تعلمون (وأنا أعلم مدى حساسية هذه المواضيع ولكنني سأبوح بها أمامكم) قد دفع بأوروبا نحو اليمين المتطرف.

السيد شماس: هناك نوعان من القواعد القانونية، ولكن دعونا نكن واضحين، فالقانون هو سياسة مقننة. أولاً: هناك بنود في الاتفاقية تقضي باتخاذ تدابير تقييدية على المستوى السياسي من قبل الدول ال 27، وهذا بدوره يعتبر جزءا من إطار السياسة الأمنية. من الصعب القول بان الاتحاد الأوروبي بإمكانه اتخاذ تدابير معينة لمجرد أن هذه التدابير لا تتنافى والقانون الدولي. فمن غير المرجح أن يتم تجميد اتفاقية الشراكة بناءا على قرار يتعلق بالمتطلبات بدلا من تعلقه بالأساس القانوني نفسه. ثانيا: الأساس القانوني الآخر له علاقة بالتشريع الداخلي، والذي يتمثل باعتبار بعض منتجات المستوطنات عائدات متأتية من الجريمة إذا تم توثيقها وتقديمها للسلطات المختصة في الاتحاد الأوروبي والتي لم تفكر في هذا السؤال من قبل. هناك الكثير من القوانين الأوروبية الفعالة، والتي يجب علينا البحث عنها، فالقرارات في الاتحاد الأوروبي لا تتخذ بشكل سريع وتلقائي. يجب أن تتوجهوا إلى الاتحاد الأوروبي بحجة قوية مفادها أن الفلسطينيين لا يريدون أن يبينوا لدول الاتحاد ما هو الاطار القانوني الذي ينبغي عليهم إتباعه. وإنما ينبغي التوجه إلى الاتحاد الأوروبي بالقول: إننا نفهم قانون الاتحاد الأوروبي الذي ينص على كذا وكذا. الاتحاد الأوروبي بدوره سيرد بأنه فهم وجهة نظر الفلسطينيين، وسينظر في الإشكالية وسيبدأ بالتعامل معها. لذلك هناك إمكانيات مريحة للانتقال من مجرد رفض المعاملة التفضيلية إلى وقف التبادل التجاري في بعض المنتجات.

هاني الأحمد: لدي سؤالين: الأول: ما هي العقوبة أو الإجراء القانوني للمنتجات التي يتبين أن مصدرها من المستوطنات؟ السؤال الثاني موجه إلى السيد جون: هل نفهم أن الإجراء الوحيد الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي هو التأكد من أن إسرائيل تحترم مواصفات التصنيع والامتثال لتشريعات الاتحاد الأوروبي؟

السيد شماس: إذا أردت أن تلعب بشكل صحيح وإذا كان المصدّر الإسرائيلي يتلاعب بمنشأ المنتجات، فيجب ألا ننظر إلى الأمور من وجهة نظر المزايا التفضيلية، بل يجب أن نربط ذلك بمدى الالتزام بمعايير التسويق والتصنيع أو الترتيبات الزراعية بعد عام 2005.

السيد جات روتر: ان القانون الوحيد الذي يؤخذ بالاعتبار هو قانون الاتحاد الأوروبي، وفي الواقع ليس هناك خلافات في تفسير الاتفاق. يمكنك بسهولة وضع شركة إسرائيلية على اللائحة السوداء بوصفها تستغل الامتيازات الممنوحة بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي مع عدم الامتثال لقوانين الاتحاد الأوروبي. وهكذا فان هناك الكثير من الأشياء، وكل ما عليك فعله هو أن تبحث في هذه الأشياء وتعرّفها بشكل دقيق ومن ثم يصبح أمامك الكثير من الخيارات التي يمكن أن تستغل بالشكل الصحيح.

مشارك لم يذكر اسمه: أود أن أسأل سؤالا واحدا؟ هل هناك أي شيء يمكن للفلسطينيين القيام به (عدا عن اجتماعات المائدة المستديرة مثل هذا الاجتماع في رام الله) من أجل الضغط وإبراز هذه المسالة؟

السيد جات روتر: هذا سؤال جيد، وقد تطرقت إلى هذا الأمر قبل قليل. أعتقد أنكم تحتاجون إلى أن تنقلوا هذا النقاش إلى تل أبيب والتحدث مع زملائنا هناك وأن تخاطبوا الإسرائيليين.

السيد شماس: أعتقد أن على الفلسطينيين نقل هذه القضية إلى أوروبا، ولكن يجب أن نكون صريحين. إذا أردتم أن تضعوا الأوروبيين أمام مسؤولياتهم، يجب عليكم أولا فهم القانون الأوروبي وإدراك كيفية فهم الأوروبيين للقانون الدولي. فانتم لا تستطيعون القول للأوروبيين إن مسؤوليتكم أن تفعلوا هذا الأمر أو ذاك، وبدل ذلك يجب عليكم أن تتعرفوا على كيفية فهم الأوروبيين لمسؤولياتهم ومن ثم العمل وفقا لذلك. أحيانا نحن نفترض أن على الأوروبيين تبني مواقفنا (وفي الحقيقة مواقفهم المبدية قريبة جدا من مواقفنا)، ولكن يجب علينا دائما أن نضعهم أمام مسؤولياتهم. عندما لا نكون مبالين في استخدام القانون، فمن السهل علينا نعت أي شخص بأنه مجرم، ولكن المهم أن نثبت بأنه مجرم. يجب أن تكون المطالب الفلسطينية قانونية. إذا أردت وقف تداول منتج ما في أوروبا، يجب أن تعرف الأسس التي تبني عليها حجتك. لأكن صريحا معكم، نحن لا نقوم بمهامنا بالشكل اللائق، ولذلك يجب علينا أولا أن ندرك ما يجب وما لا يجب علينا فعله.

ورقة مرجعية
اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل
والخروقات التجارية الخاصة بمنتجات المستوطنات

مشكلة تهريب منتجات المستوطنات

تمثل قضية تصدير إسرائيل لمنتجات المستوطنات غير الشرعية القائمة على أراضي الضفة الغربية ومرتفعات الجولان تحدياً خطيراً للاتحاد الأوروبي. كما أنها مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي تهدف الى اقامة دولة مستقلة ومتصلة وقابلة للحياة، وهو هدف اقرته الشرعية الدولية.

تنص المادة السابعة من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل على أن "أحكام هذا الفصل [الفصل 1، المبادئ الأساسية لحرية حركة البضائع] تسري على المنتجات التي يكون مصدرها الاتحاد الاوروبي واسرائيل". والمبدأ نفسه تم التأكيد عليه مرة أخرى في المادة (83): "تطبق هذه الاتفاقية ... على أراضي دولة إسرائيل"[1].

إن الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع المجتمع الدولي، لا يعتبر الأراضي المحتلة جزءا من دولة اسرائيل؛ وبالتالي لا ينبغي للمنتجات القادمة من المستوطنات الاسرائيلية إلى دول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من المعاملة التفضيلية المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة. وفي الواقع، يذهب العديد من الخبراء الى القول بان هذه المنتجات لا ينبغي أن يسمح لها بدخول أسواق الاتحاد الأوروبي، مع أو بدون معاملة تفضيلية.

ومنذ سنوات طويله، تستمر إسرائيل في خرق نصوص اتفاقية الشراكة وذلك بتصديرها لمنتجات المستوطنات مع تزوير المصدر وذلك عن طريق وضع ملصقات تفيد بان هذه المنتجات قد تم انتاجها في اسرائيل. ونتيجة لذلك تحظى منتجات المستوطنات بمعاملة تجارية تفضيلية عند دخولها الى أسواق الاتحاد الأوروبي.

العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: اتفاق التعاون لعام 1975 واتفاقية الشراكة لعام 1995

تتمتع إسرائيل بوضع خاص داخل دول الاتحاد الأوروبي وذلك منذ إنشاء السوق الأوروبية المشتركة (ECC) في عام 1958. وبحلول عام 1975 أصبحت اسرائيل بالفعل على ارتباط وثيق مع السوق الأوروبية المشتركة من خلال اتفاقية التجارة الحرة. وهذه الاتفاقية تعتبر من أوائل الاتفاقات التجارية التي وقعتها السوق الأوروبية المشتركة. وبعد فترة انتقالية (تمتعت خلالها الصادرات الإسرائيلية بأفضليات تجارية غير تبادلية (أي دون ان تقدم اسرائيل تنازلات تجارية مقابلة) أصبحت هذه الاتفاقية نافذة المفعول بكافة بنودها في عام 1989[2].

تضمن الاتفاقية حرية التجارة المتبادلة للمنتجات المصنعة وتنسيق شامل في مختلف جوانب التجارة. ومع ذلك، بقي الاتحاد الاوروبي يعامل المنتجات الزراعية الإسرائيلية (من حيث المبدأ) تماما مثل الصادرات الزراعية من البلدان المتوسطية الأخرى (أي أنها تتلقى معاملة تفضيلية محدودة على أساس منتجات منتقاة وبكميات محدودة خلال فترات موسمية محددة سلفا).

[1] البروتوكول 1 من اتفاقية الشراكة، http://eeas.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/political_relations/agreements/index_en.htm

[2] البروتوكول 1 من اتفاقية الشراكة، http://eeas.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/political_relations/agreements/index_en.htm

الاتفاقية الحالية بين الاتحاد الاوروبي وإسرائيل هي جزء من إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت في تشرين الثاني عام 1995 مع "إعلان برشلونة" الذي أسس لشراكة بين 12 دولة من البحر الأبيض المتوسط من جهة، و15 دولة من دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. ويتمثل الهدف العام لاعلان برشلونة في إنشاء إطار للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي والدول الـ 12 على الشاطئ الشرقي والجنوبي للبحرالأبيض المتوسط. وبشكل خاص، تنطوي رؤية الاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة أورو متوسطية للتجارة الحرة بحلول عام 2010، وهو هدف من شأنه ان يؤدي الى اقامة منطقة تجارة حرة بين الشركاء الـ 12 المتوسطيين. وبعبارة أخرى، من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة فردية مع كل من بلدان البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية، يرمي الاتحاد الأوروبي الاستفادة من هذه الاتفاقات لخلق تجارة إقليمية حرة بين مجموعة بلدان البحر الأبيض المتوسط ذاتها.[3]

في عام 1995، تم تعديل اتفاق التعاون لعام 1975 بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ليصبح اتفاقية شراكة. وقد ضمنت هذه الاتفاقية تعاونا أوسع على مختلف الجبهات إلى جانب زيادة تحرير التجارة، لا سيما في مجال المنتجات الزراعية. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الكامل في عام 2000[4]. وفي اطار إعلان برشلونة أيضا، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية شراكة مؤقتة مع منظمة التحرير الفلسطينية، بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، في شباط 1997. وهذه الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية تدلل على أن الاتحاد الأوروبي يعترف بالضفة الغربية وقطاع غزة على أنها منطقة جمركية مستقلة وذات سيادة.

اتفاقية الشراكة ومسألة منتجات المستوطنات الإسرائيلية

كانت هناك شكوك في الاتحاد الأوروبي منذ البداية حول فعالية بند الاتفاقية الخاص بمصدر المنتجات القادمة من إسرائيل. وفي هذا الشان يشير الباحث علي (2012) الى بعض الاتصالات التي جرت في عام 1998 بين المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي بخصوص العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وخصوصا البروتوكول الرابع الذي تتعلق بشهادات المنشأ، حيث أن المنتجات التي اعتمدت كمنتجات مصدرها إسرائيل هي في الواقع منتجات مستوطنات تم انتاجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[5]

ومع ذلك، فان الآليات المعتمدة من قبل المفوضية الأوروبية لتطبيق بند الاتفاقية الخاص بمصدر المنتجات ليست فعالة بما فيه الكفاية. وتتمثل الصعوبة الرئيسية في حقيقة أن القدرة على التدقيق بشكل كاف بمصدر المنتجات قبل أن يتم تصديرها يقع على عاتق سلطات الجمارك الإسرائيلية، مما يخلق تضاربا واضحا في المصالح.

وقد حاولت المفوضية الأوروبية منع خرق الاتفاقية وحرمان منتجات المستوطنات من الاعفاء عن طريق تزويد السلطات الجمركية بقائمة من السلع يشتبه في إنه يتم انتاجها داخل المستوطنات الإسرائيلية[6]. ولكن بيروقراطية هذه العملية جعلتها مرهقة للغاية وذلك نظرا للتأخير في الرد من السلطات الإسرائيلية لإثبات المنشأ. وبناء على ذلك، سعت السلطات الأوروبية إلى إيجاد آلية بديلة لفحص المصدر الحقيقي للمنتجات الواردة من اسرائيل.

الترتيبات الفنية

نتيجة للمناقشات داخل لجنة التعاون الجمركي بين الاتحاد الاوروبي واسرائيل، تم توقيع ترتيبات تقنية بين الجانبين في وقت مبكر من عام 2005 من أجل وضع حد لانتهاك اتفاق الشراكة.[7]

---

[3] الاتحاد الأوروبي: العمل الخارجي. عملية برشلونة، http://eeas.europa.eu/euromed/barcelona_en.htm

[4] قرار المجلس في 20 تشرين أول 2009، http://eeas.europa.eu/delegations/israel/eu_israel/political_relations/agreements/index_en.htm

[5] Ali, Muhammad Abdulrahman. (2012). *Jewish settlements in the rulings of the European Court of Justice*, http://www.middleeastmonitor.org.uk/articles/guest-writers/3334-jewish-settlements-in-the-rulings-of-the-european-court-of-justice

[6] دائرة الإيرادات والجمارك البريطانية (2009). ورقة بحثية حول معلومات الجمارك (09) 19.

[7] HM Revenues & Customs. (2009) *Customs Information Paper (09) 19*..

وبناءً عليه تم وضع ترتيبات خاصة بحيث يتعين وضع ملصقات باسم المصدر ورمزعنوانه البريدي على جميع البضائع القادمة من إسرائيل. ووفقا لأحكام هذا الاتفاق، يتوجب على كافة شركات التصدير الإسرائيلية تقديم جميع البراهين بمنشا المنتجات (نموذج EUR1/ إقرارات الفواتير) ومكان إنتاج السلع والرمز البريدي لها.[8]

وللمساعدة على تنفيذ هذا الاتفاق الفني، وضع وفد من الاتحاد الأوروبي في تل أبيب لائحة باسماء المستوطنات مع الرموز البريدية الخاصة بها. وقد جاء في ورقة بحثية صادرة عن دائرة الإيرادات والجمارك البريطانية التالي:

"أكدت المفوضية الأوروبية أن سلطات الجمارك الإسرائيلية قد أصدرت توجيهاتها لكافة مكاتب التخليص والجمارك بهذا الخصوص، وهذه المبادئ التوجيهية تشرح كيف ينبغي تحديد مكان الإنتاج، وكيف ينبغي الإشارة إلى الاسم والرمز البريدي للمنشأ. وتنص التوجيهات على أنه في حال أن نموذج EUR1 أو إقرار الفاتورة يغطي العديد من السلع– البعض منها قد تم إنتاجها في إسرائيل والبعض الاخر في المستوطنات– فانه سيتم إدراج مكان الانتاج والرمز البريدي على كل نوع من المنتجات، وستحظى المنتجات التي انتجت في اسرائيل فقط بمعاملة تفضيلية"[9]

ومع ذلك، فإن الترتيبات الفنية لم يضع حدا لانتهاك اتفاقية الشراكة وللمعاملة التفضيلية غير القانونية لمنتجات المستوطنات عند الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

ثغرات الترتيبات الفنية

أن صعوبة التطبيق الفعلي لاتفاق التجارة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل مردّه الى احد العوامل التالية: إما أن الوثائق الواردة الى مسؤول الجمارك في الاتحاد الأوروبي غير كافية للتعرف غلى منتجات المستوطنات، واما أن هناك تزويرا متعمدا للوثائق من المصدّر الإسرائيلي[10].

وقد أورد تقرير اصدرته مجلة الأعمال الإسرائيلية "غلوب" عام 2006 طرق التحايل التي يلتف بها المصدّر الاسرائيلي على الرسوم الجمركية على السلع المنتجة في المستوطنات. يقول التقرير:

"الطريقة سهلة: ما عليك سوى اختلاق عنوان داخل الخط الأخضر والعمل وفق ذلك. بهذه الطريقة تستطيع التخلص من دفع الرسوم الجمركية نظرا لان المنتجات من داخل الخط الأخضر معفاة من الجمارك. ولقد نجحت هذه الطريقة، ولكن ليس بالنسبة للشركات التي يوحي اسمها بمكان وجودها مثل "مصانع نبيذ الجولان" مثلا".[11]

من الواضح تماما أن النظم الحالية تجعل من السهل بالنسبة للمصدّرين الإسرائيليين الالتفاف على الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل[12].

الجزء الآخر من المشكلة يكمن في الطرف المتلقي للصادرات الإسرائيلية، **أي** أوروبا. فبما ان تطبيق النظام الجمركي لاتفاقيات التجارة الحرة يقع على عاتق الدول الأعضاء منفردة، فان الاختلاف في الاجراءات الجمركية بين دول الاتحاد الاوروبي يجعل من الصعب تطبيق اتفاق التجارة بنفس الشروط في مختلف أنحاء القارة.

---

[8] البرلمان الأوروبي، http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?pubRef=-//EP//TEXT+WQ+E-2011-007328+0+DOC+XML+V0//EN

[9] HM Revenues & Customs. (2009) *Customs Information Paper (09) 19.*

[10] Parliamentary Business, UK, http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200910/cmhansrd/cm100127/halltext/100127h0010.htm

[11] Parliamentary Business

[12] للاطلاع على تفاصيل أوجه القصور في الاتفاق التقني، انظر
Shamas & Starkey: EU-Israel Association Agreement – 2005 Technical Arrangement - Why it needs replacing.

دراسة حالات: 'أهافا' و'نادي الصودا': أكثر من مجرد منازعات جمركية[13]

كشف تقرير أعدته هيئة الاذاعة البريطانية في عام 2008 ان سلطة الجمارك في المملكة المتحدة تشعر بالقلق ازاء انتهاك المصدّرين الإسرائيليين لاتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي. وذكر التقرير على وجه التحديد شركة "أهافا"، وهي شركة اسرائيلية متخصصة في تصنيع مستحضرات العناية بالبشرة ومقرها في تل أبيب. والمشكلة تكمن في ان بعض منشآتها الصناعية الرئيسية تقع في مستوطنة "متسبيه شاليم" بقرب البحر الميت. وهكذا استطاعت "أهافا" الالتفاف على الرسوم الجمركية المفروضة على منتجاتها حيث ان مقرها الرئيسي يقع في تل ابيب.

في عام 2003، طالبت سلطات الجمارك الألمانية من شركة "بريتا" الألمانية دفع الجمارك التي يتوجب فرضها على مكائن تم استيرادها من شركة "صودا كلوب" الإسرائيلية والتي تعمل في مستوطنة معاليه أدوميم. دخلت البضائع بصفتها منتجات إسرائيلية، وبالتالي استفادت من الإعفاءات في إطار اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. وطلبت هيئة الجمارك الألمانية التحقق من منشأ المنتجات، وجاء رد سلطة الجمارك الاسرائيلية بان المكائن هي من انتاج شركة تقع في الأراضي الواقعة تحت سيطرة سلطة الجمارك الإسرائيلية. وعندما اتصلت الجمارك الألمانية بالسلطات الإسرائيلية مرة أخرى لتستفسر عن المصدر بشكل دقيق، لم تتلق اجابة من الجانب الاسرائيلي.

رفعت شركة بريتا القضية ضد قرار الجمارك الألمانية الى القضاء الالماني، وقامت المحكمة الالمانية بتحويل القضية إلى محكمة العدل الأوروبية لأن القضية تعتمد على تفسير كل من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل واتفاقية الشراكة المؤقتة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الاوروبي. في عام 2010، أي بعد أكثر من 5 سنوات على النزاع بين سلطة الجمارك الالمانية وشركة بريتا، قضت محكمة العدل الأوروبية بان تصدير منتجات المستوطنات من إسرائيل إلى أوروبا في إطار اتفاقية الشراكة بين أوروبا وإسرائيل غير شرعي.

ملاحظة: في عام 2008، على سبيل المثال، صدّرت الشركات الاسرائيلية ما قيمته 12 مليار يورو (16.8 مليار دولار) من السلع إلى أوروبا. وبحسب مجلة دير شبيغل، فان ما يقرب من ثلث هذه القيمة جاء من سلع تم انتاجها كليا أو جزئيا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,636019,00.html)

الجانب القانوني لاتفاقية الشراكة

أوضح قرار المحكمة الأوروبية أنه بعد أخذ كلا من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل من جهة، والاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى في الاعتبار، لا يحق لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية الاستفادة من المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل[14]. الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية، وهي أعلى هيئة قضائية في الاتحاد الأوروبي، أكد أيضا على أن الدول الأوروبية لا يجب أن تخضع للوضع الراهن الذي أوجدته المستوطنات الإسرائيلية، وبذلك يجب الا تحظى منتجات هذه المستوطنات بمعاملة تفضيلية جمركية في دول الاتحاد الاوروبي.

في 15 شباط عام 2012، اعتمد البرلمان الأوروبي قرارا استرشد بحكم محكمة العدل الأوروبية ودعا المفوضية الأوروبية إلى إعادة النظر، وإذا لزم الأمر، إعادة التفاوض على الترتيبات التقنية بهدف جعلها أكثر فعالية ووضوحا. كما أشار البرلمان الأوروبي إلى أن سلطات الجمارك الإسرائيلية والمصدّرين الاسرائيليين استطاعوا بالفعل فصل المنتجات التي يتم انتاجها في

---

[13] للاطلاع على تقرير هيئة الاذاعة البريطانية، انظر" القلق بشأن الصادرات الإسرائيلية": http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7708244.stm.
للاطلاع على قضية "بريتا"، انظر " المستوطنات اليهودية في الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الأوروبية":
http://www.middleeastmonitor.org.uk/articles/guest-writers/3334-jewish-settlements-in-the-rulings-of-the-european-court-of-justice

[14] انظر البند 29 من رأي المحامي العام،
http://curia.europa.eu/jurisp/cgi-bin/form.pl?lang=EN&Submit=rechercher&numaff=C-386/08

المستوطنات الإسرائيلية عن تلك التي يتم انتاجها في إسرائيل ضمن الحدود المعترف بها دوليا، إلا أن السلطات الإسرائيلية لا تنقل هذه المعلومات إلى مسؤولي الجمارك في الاتحاد الأوروبي[15].

ولقد قامت حكومات كل من الدنمارك وجنوب افريقيا بالاعلان مؤخرا عن السعي لوضع تدابير محددة تؤشر للمستهلك وتضمن أن تتم تسمية المنتجات القادمة من المستوطنات الإسرائيلية المقامة على اراضي الضفة الغربية بمصدرها الحقيقي.

القضايا المطروحة للمناقشة

أكد البرلمان الأوروبي مؤخرا على أن الاتفاق الحالي الفني بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل لا يوفر آليات كافية للتدقيق والتمييز بين المنتجات التي يكون مصدرها إسرائيل والمنتجات الصادرة من المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد احتمل الاتحاد الأوروبي لسنوات عديدة الخروقات الاسرائيلية الممنهجة لاتفاق التجارة الحرة، وهو سلوك لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات التجارية الدولية للاتحاد الأوروبي. إن ممارسات التصدير الإسرائيلي وما تلاه من ردة فعل غير صارمة من الاتحاد الاوروبي تهدد عملية "التراكم الثنائي والقطري" لقواعد المنشأ (Bilateral and Diagonal Cumulation)، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من المبادرة الأورومتوسطية للتجارة الحرة.

وإذا بقيت اتفاقية الشراكة الحالية وآليات إنفاذ الترتيبات التقنية فيما يتعلق بقواعد المنشأ كما هي عليه الان، فسوف يكون من الصعب مواجهة مشكلة صادرات إسرائيل الاستيطانية والتي تحظى بشكل غير شرعي باعفاء من الرسوم في الاتحاد الأوروبي.

يهدف من لقاء المائدة المستديرة الحالي الى تسليط الضوء على القضايا/ الأسئلة الأربع التالية:

- ✧ لماذا تسامح الاتحاد الأوروبي مع عدم امتثال اسرائيل طيلة هذه السنوات؟
- ✧ ما سبب فشل الاتفاق الفني في وضع حد لخرق اسرائيل لقواعد التجارة وترك موضوع التحقق من الوثائق للجانب الاسرائيلي على الرغم من التضارب الواضح في المصالح؟
- ✧ ما الذي يمكن عمله لفرض تطبيق بنود "قواعد المنشأ" في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل؟
- ✧ ما الذي يمكن للاتحاد الأوروبي القيام به لإجبار إسرائيل على احترام اتفاقية الشراكة الانتقالية بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، والتعامل بالتالي مع الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها شريك تجاري ذي سيادة؟

[15] قرار البرلمان الأوروبي 16 شباط 2012 بناء على اقتراح لقرار المجلس بشأن إبرام اتفاقية إقليمية حول قواعد المنشأ التفضيلية للأورو متوسطي
http://www.europarl.europa.eu/sides/getDoc.do?type=TA&language=EN&reference=P7-TA-2012-60

المشاركون في جلسة الطاولة المستديرة حول

سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منتجات المستوطنات الإسرائيلية

الاسم	المؤسسة
شارلز شماس	مؤسسة متين
رانية فلفل	مترجمة
سامر سلامة	وزارة العمل
ناهض شبلاق	وزارة الزراعة
عقل أبو قرع	UNDP
وجدي الكخن	وزارة الزراعة
اسماعيل العمصى	دائرة العلاقات العربية – منظمة التحرير الفلسطينية
نسيم شاهين	المجلس التشريعى
Hans	Norway
Erik Berggrav	Norway
Alexender Rasid	FES
Helten Gohdenir	FES
هانى الأحمد	الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطينى
د. فتحى السروجى	جامعة بيرزيت
Dan Goldenblatt	IPCRI
هنا أبو دية	مركز بيسان
مريان خوري	ماس
عدنان ابو الحمص	باديكو
ابراهيم حماد	تلفزيون وطن
صلاح حمزي	تلفزيون فلسطين
تريمن تكر	ماس
باربرا	ماس
دانيلا اندرفسكا	ماس
نور عرفة	ماس
علام جرار	شبكة المنظمات الأهلية
????	FES
????	FES
ريم قادر	وكالة وفا
جميل طاهر	صندوق الاستثمار الفلسطينى
يوسف حسين	تلفزيون فلسطين
صبري سمحان	سلطة المياه
بشير عاصى	ماس
زيد الشعيبى	BDS Movement
جون ناصر	World Bank
Katherine Wall	ماس
شرين عبد الرزق	عمل حر
غالب بدر	سلطة المياه
زياد كرابلية	وزارة العمل
فراس طنينة	وكالة معا
محمد ابو خضير	جريدة القدس
سهيل خليلية	معهد اريج
فاطمة أبو سبيتان	القدس دوت كوم